النمو و التنمية الاقتصادية

ثانيا: التنمية الاقتصادية

1.مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية ماهي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع مختلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة.

2. أهمية التنمية الاقتصادية:

تبرز أهمية التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

- **التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتنمية بين الدول النامية والمتقدمة:**

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة هنالك عدة عوامل اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة، والتي مازالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ويمكن إيجاز هذه العوامل في المجموعتين التاليتين:

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** وتتمثل في:
- التنمية الاقتصادية للخارج
- سيادة نمط الإنتاج الواحد
- ضعف البنيان الصناعي
- ضعف البنيان الزراعي
- نقص رؤوس الأموال
- انتشار البطالة بأشكالها المختلفة وبخاصة البطالة المقنعة
- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي
- استمرارية أزمة المديونية الخارجية.
- **مجموعة العوامل غير الاقتصادية:** وتتمثل في:
- الزيادة السكانية الهائلة
- انخفاض المستوى الصحي

- سوء التغذية
- انخفاض مستوى التعليم
- ارتفاع نسبة الأميين

ويمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجيا بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتمادا كبيرا على رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة.

- **التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:**

التنمية الحقيقية لا بد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته، هذا ونود أن نؤكد هنا مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المختلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار المتخلفة والتي توارثتا من فترة ما قبل الاستقلال، هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا من خلال تخطيط سليم وإدارة سليمة الكفاءة بعيدة عن الفساد بكل أشكاله.

3. أهداف التنمية الاقتصادية:

- **زيادة الدخل القومي الحقيقي:**

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القوي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة السكانية، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدول المادية والفنية فكلما كان هناك توافر رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدول كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

- **رفع مستوى المعيشة:**

وتسعى الدول النامية في تخطيطها الإنمائي إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع وإن الارتفاع في مستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة يستهلكها الفرد من سلع وخدمات وبإشباع احتياجاته الثقافية والحضارية أيضا، وتقاس قدرة الفرد على الأشياء بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل فكلما كان المتوسط لدخل الفرد مرتفعا كلما كان ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة.

- **تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:**

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت.

- **التوسع في الهيكل الإنتاجي:**

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.

4. مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية:

- **مؤشر التنمية البشرية:** وهو من المعايير الاجتماعيةالذي يدرس أثر عملية التنمية على حياة الفرد مثل انخفاض معدل الوفاة، تحسن الوضع الصحي، إنخفاض نسبة الأمية، توفر الحاجات الأساسية.
- **مؤشر الدخل الفردي:** وهو من المعايير الاقتصادية ويشمل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على حياة الفرد مثل زيادة الإنتاجية، وارتفاع معدلات الدخل القومي، ومعدل الدخل الفردي والذي يعتبر من أهم المعايير في قياس التنمية "متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

5. معوقات التنمية الاقتصادية:

ويمكن تقسيم عقبات التنمية إلى خمس أقسام رئيسية هي:

1.5. العوائق الجغرافية البيولوجية:

ويقصد بها الظروف المتعلقة بالتربة والمناخ والموقع والسكان، فقد تكون تربة دولة ما على درجة كبيرة من انخفاض الخصوبة، مما يسبب انخفاض الإنتاجية الزراعية مالم تستخدم الأسمدة الكيميائية، كما أن المناخ قد يكون غير ملائم ما يعوق أغراض التنمية؛

2.5. العوائق التكنولوجية:

تختلف التكنولوجيا القائمة في الدول الصناعية اختلافا جوهريا في الدول النامية، ولذلك توجد الكثير من العقبات أمام تطبيق الوسائل التكنولوجية ذات الإنتاجية المرتفعة؛

3.5. العوائق السياسية:

قد يشكل التنظيم السياسي في الدول النامية عائقا أمام التنمية الاقتصادية، فقد تتسبب الاختلافات على السلطة في قيام حرب أهلية تدمر الكثير من الموارد المتاحة، أو تحول المصالح لفئة؛

4.5. العوائق الاقتصادية:

وهي ذات الطابع الاقتصادي التي تعرقل التنمية مثل قلة أو محدودية توفر المواد الطبيعية، وضيق الأسواق المحلية...

5.5. عوائق الأيدي العاملة:

من حيث عدم وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة يعوق زيادةالإنتاج والدخل بدرجة كبيرة.

6. نظريات التنمية الاقتصادية:

1.6.نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن:

تنص هذه النظرية على أن الدول النامية تدور في حلقة مفرغة من ناحية العرض والطلب على رأس المال، فمن ناحية العرض نجد أن انخفاض المقدرة على الادخار في هذه الدول يعود بالأساس إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي، والناجم عن انخفاض الإنتاجية، ومن ناحية الطلب يعود لانخفاض حواجز الاستثمار نظرا لانخفاض القوة الشرائية لدى أفراد تلك الدول، وبسبب ذلك ناجم عن انخفاض الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى نقص رأس المال المستخدم في الإنتاج والذي يؤدي حتما إلى انخفاض حوافز الاستثمار وللخروج من هذه الحلقة المفرغة إلى العالم الاقتصادي ضرورة توافر رؤوس الأموال الضخمة التي تستثمر في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات هامة، وتقوم الدولة بالأشراف عليها من أجل المساهمة في تحقيق نمو أعلى والذي يتم المساهمة فيه عن طريق إنشاء مشروعات جديدة اقتصادية وصناعية أخرى.

هذه النظرية واجهت عدة انتقادات من أهمها: أن تطبيق هذه النظرية يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ومعرفة فنية نادر توافرها في العديد من الدول النامية، بالإضافة إلى عدم توفر الكادر الإداري المدرب القادر

على التقنين، ومن نقط الضعف في هذه النظرية أيضا أنها تركز على مشكلة الطلب على أساس المال وتفترض وفرة عرض رأس المال.

2.6. نظرية النمو الغير متوازي:

يقول "هيرشمانو" وهو أحد رواد هذه النظرية أنه ولكي تستطيع الدول النامية التخلص من الحلقات المفرغة وتكسيرها لا بد من إتباع أسلوب التنمية غير المتوازي، بمعنى أنه ليس بالضرورة أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل وإنما يمكن التركيز على بعض القطاعات الأساسية التي ترفع بقية القطاعات الأخرى وتكون بمثابة حلقة الارتكاز التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، كالتوسع في إنتاج بعض الصناعات والذي يؤدي إلى التوسع في الاستثمارات، وبالتالي زيادة مستوى دخل أفراد جدد يؤدي إلى زيادة الطلب وهكذا في حلقات متتالية تؤدي في النهاية إلى إحداث تنمية اقتصادية.

3.6. نظرية النمو الجديدة الداخلية:

إن نظرية النمو الجديدة تقوم نظريا على تحليل النمو الداخلي، والنمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، أي أن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل النمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى Solow والذي يعرف بمتبقي Solow، وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.

الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	- عملية مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل.
- يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	- تهتم بنوعية السلع والخدمات.
- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	– تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي.
- لا يهمه معدل زيادة الدخل الوطني.	– تهتم بمعدل زيادة الدخل القومي وبتنويعه.
- هو خلوي يتبعه تغير في الشكل.	– تغير هيكلي وتقدم وظيفي.
- يتوقف في مرحلة معينة من الزمن.	– تبقى مستمرة.
- هو جزء من العملية التنموية.	– التنمية ليست جزء من النمو.
- يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو.	– لا يمكن قياس التنمية بدقة.
- قد يحدث النمو على الرغم من عدم وجود التنمية.	– ممكن أن تحدث التنمية دون وجود النمو.
لكن في بعض الأحيان يحتاج النمو للتنمية ليصل ويحقق أهدافه.	